

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الآداب / قسم التاريخ

مشروع تقاسم السلطة في ايرلندا
الشمالية (1973 – 1975)

- نشر الحكومة البريطانية للكتاب الابيض
- موقف الحزب الاتحادي من الكتاب الابيض
- انتخابات الجمعية
- مؤتمر ساننغ دايل
- تأسيس المجلس الاتحادي لالستر المتحدة
- المؤتمر الدستوري

د. كفاح كريم سلمان
كلية الآداب
الجامعة المستنصرية

Ministry of high education and scientific research
Al-Mustansiryah University
Collage of Art / History department

The project of Sharing Power in north Ireland (1973 – 1975)

- The British government establishing of the white book
- The unionist party attitude about the white book
- The Assembly elections
- Sunning Dayal conference
- The united ulster unionist establishment council
- The constitutional conference

Dr. Kefah Karim Salman
Collage of art
Al-Mustansiryh University

المقدمة

ان المشكلة الايرلندية من المشاكل المهمة في التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر والتي اخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام في الرسائل والأطاريح التي تناولتها، اذ انها ليس حديثة العهد وانما تمتد جذورها لأكثر من ثمانية قرون ، وموضوع البحث يتناول فترة مهمة جداً وهي حقبة السبعينات من القرن المنصرم ، فبعدها فشلت الحلول العسكرية والاعتقالات في حل ازمة العنف الطائفي المتصاعد خلال الفترة 1969-1972، قامت بريطانيا بتعليق برلمان ايرلندا الشمالية وعلان حكمها المباشر لها ، ونشر الكتاب الابيض 1972 الذي حددت موقفها فيه من الوضع في ايرلندا الشمالية ، ومشروع تقاسم السلطة بين البروتستانت والكاثوليك ، والعلاقة مع بريطانيا ، وموقف الحزب الاتحادي من الكتاب الابيض ومشروع تقاسم السلطة وانتخابات الجمعية في ايرلندا الشمالية ونتائجها والانشقاقات الحزبية التي تبعتها كما تناول البحث مؤتمر سانغ دايل كانون الاول 1973 وموقف القوى السياسية في ايرلندا الشمالية فيه ، وتأسيس المجلس الاتحادي للالستر المتحدة واستقالة بريان فاولكنر من زعامة الحزب الاتحادي واخيراً المؤتمر الدستوري والعودة الى الحكم البريطاني المباشر لايرلندا الشمالية عام 1975.

اعتمد البحث على عدد من المصادر الاجنبية وفي مقدمتها Northern Ireland

Paul Bew and others (1921-2001) , Political forces and Social class الذي تناول تاريخ ايرلندا الشمالية السياسي والاجتماعي منذ تأسيسها عام 1921 حتى نهاية القرن العشرين وكتاب Northern Ireland, Chronology of the Troubles 1968-1993 للمؤلفين Gordon Gillespe, Paul Bew الذي تناول ازمة العنف الطائفي خلال فترة البحث والحكم البريطاني المباشر لايرلندا الشمالية. وكتاب The Northern Ireland Social Democratic and Lab our Party لمؤلفه MC Ian Allister

فضلاً عن مذكرات اهم القادة السياسيين الايرلنديين لاسيما بريان فاولكنر الذي دون فيها موقفه من السياسة البريطانية في ايرلندا الشمالية وموقفه من الكتاب الابيض.

كما اعتمد البحث على الكثير من الوثائق غير المنشورة والتقارير الصادرة عن تلك الفترة لاسيما تلك التي تتحدث عن الكتاب الابيض والحقوق الدستورية لايرلندا الشمالية في المملكة المتحدة ، وقانون جمعية ايرلندا الشمالية ، وقانون دستور ايرلندا الشمالية 1973. ومؤتمر سانغ دايل 1973.

كما اعتمد البحث على شبكة المعلومات والاتصالات العالمية التي كانت خير عون لي في الحصول على عدد من الوثائق والتقارير التي اعطت صورة واضحة لمجريات الاحداث في ايرلندا الشمالية.

- نشر الحكومة البريطانية للكتاب الابيض

أجتمعت عوامل عديدة أهمها الاعتقالات، الأحد الدامي⁽¹⁾ وسقوط ستورمونت Stormont⁽²⁾ فضلاً عن عدم قدرة الحكومة المحلية برئاسة بريان فولكنر (Arthur) Brain (Deane) Faulkner⁽³⁾ الأولى (23 آذار 1971 - 10 آذار 1972) على ادارة الازمة السياسية وأنهاء دوامة العنف التي دخلتها ايرلندة الشمالية منذ عام 1969 وبلغت ذروتها عام 1972 وما أعقبته من موجة غضب اجتاحت المجتمع الكاثوليكي برمته، كل ذلك حمل الحكومة البريطانية المحافظة برئاسة ادوارد هيث Edward Heth⁽⁴⁾ (19 حزيران 1970- 4 آذار 1974) على تعطيل الحكم والادارة المحلية وأعلان مشروع الحكم البريطاني المباشر لإيرلندة الشمالية الذي رأت فيه الحل الامثل لمشكلة ايرلندة الشمالية ، والتي على الرغم من انها كانت تعتبرها مشكلة امنية اكثر منها سياسية ، الا انها اعطت الاولوية للحلول والمبادرات السياسية ، ورأت ان الحكم البريطاني المباشر فقط هو الذي يوفر الفرصة والمجال الحيوي لبنائها ، وبعد حصول هذا المشروع على المصادقة الملكية في أواخر شهر آذار ، تم الغاء البرلمان والحكومة المحلية في ستورمونت ، وعهد للحكومة البريطانية بالمسؤولية المباشرة عن جميع قطاعات الحكم في ايرلندة الشمالية ، وفي اطار السلطة والصلاحيات التي خول بها وزير الدولة لشؤون ايرلندة الشمالية ، العضو في الحكومة البريطانية وهذا المنصب استحدث في 24 نيسان 1972⁽⁵⁾.

أن إعلان الحكم البريطاني المباشر في (30 آذار 1972 - 31 كانون الثاني 1973) لم يحل دون استمرار العنف الذي ظل سيد الساحة واصبح مبالغاً فيه ليتحول الى اضراب بدأ في شباط 1973 بأضراب الموالين⁽⁶⁾ عن الطعام ، وادى الى تحول كبير في تجمعات الكتل والاحزاب السياسية سجّل معها اعلى مستوى للعنف من قبل الموالين ، نجم عنه خمسة قتلى⁽⁷⁾.

أما على الجانب الجمهوري فأن الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) Irish Republican Army⁽⁸⁾ صعد هو الآخر من سياسة العنف الى درجة المواجهات المفتوحة والى الهجمات التي كان يخطط لها بشكل كبير وحذر ، واتخذ شكل القنص بالتزامن مع السيارات الملغمة وزراعة القنابل في بريطانيا في آذار 1973 ، اسفر عن مقتل شخص واحد وجرح مئتين آخرين ، وكان هذا الاعتداء بتوقيع الايرلنديين الجمهوريين ، الأمر الذي تسبب بمشاكل بين بريطانيا وجمهورية ايرلندة الجنوبية⁽⁹⁾.

وعد رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث عند تعطيل البرلمان والحكومة المحليين بأجراء استفتاء حول الحدود⁽¹⁰⁾، وقد تمّ اجراء هذا الاستفتاء في 8 آذار 1973 ، وعلى الرغم من أن جميع الاحزاب الكاثوليكية قاطعت هذا الاستفتاء الذي تضمن الاجابة عن سؤالين الأول هو:

"هل تريد أن تبقى أيرلندا الشمالية جزءاً من المملكة المتحدة؟" فيما كان السؤال الثاني هو: "هل تريد الاتحاد بين أيرلندا الشمالية وأيرلندا الجنوبية خارج نطاق المملكة المتحدة؟" كانت النتيجة، أن أيد (597.82) ناخباً بقاء أيرلندا الشمالية جزءاً من المملكة المتحدة وهو ما يعادل، نسبته (57.5%) من إجمالي عدد الناخبين المشاركين في الاستفتاء⁽¹¹⁾، ولما كان البروتستانت يشكلون ما نسبته (59%) من إجمالي عدد السكان في سنة الاستفتاء، فهذا يعني أن نسبة الاستفتاء في حالة الإبقاء على الاتحاد مع المملكة المتحدة قدرت بـ(98.9%) ، وبالمقابل أيد (6463) ناخباً الاتحاد مع جمهورية أيرلندا الشمالية ، فيما قاطع المشاركة في الاستفتاء ما نسبته (42%) من إجمالي عدد المشاركين بالفعل فيه ، وبناء على نتيجة الاستفتاء بقي الوضع الراهن كما هو عليه⁽¹²⁾.

ومع ذلك يمكن القول بأن الحدث الأكثر أهمية خلال تلك المرحلة يتمثل في قيام الحكومة البريطانية بنشر "الكتاب الأبيض" وهو تقرير حكومي أصدرته الحكومة البريطانية في تشرين الأول 1972 ، لتحديد موقفها من الوضع الراهن في أيرلندا الشمالية وقد حمل عنوان "أيرلندا الشمالية : مقترحات دستورية" ، تم التأكيد فيه على دعم الحكومة البريطانية لرأي الأغلبية الراغبة في الإبقاء على أيرلندا الشمالية جزءاً من المملكة المتحدة ، واقترح هذا الكتاب نظاماً حكومياً جديداً لأقليم أيرلندا الشمالية يستبدل فيه برلمان ستورمونت لجمعية تتألف من (78) عضواً يتم انتخابهم وفقاً لنظام التصويت المفرد (التمثيل النسبي) The propotional (P.R) Representation) ، على ان يتم تشكيل السلطة التنفيذية من أفراد المجلس المذكور سلفاً ، يؤدي المهام التي كانت تقوم بها حكومة ستورمونت ، باستثناء المحافظة على الأمن والنظام ومال هذا الكتاب الى تشكيل مجلس أيرلندا على ان يتألف من ممثلين من أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا الجنوبية⁽¹³⁾، وهذا يعني أن الحكومة البريطانية أصبحت مقتنعة تماماً بأن السلطة التنفيذية لا يمكن تشكيلها بعد الآن من حزب واحد فقط ، حتى مع اكتسابه الأغلبية في مثل مجتمع أيرلندا المقسم ، وهذا يعني ان الاتحاديين يجب ان يتقاسموا السلطة مع الوطنيين الجمهوريين على مستوى الحكم.

وفيما يخص السياسة التي رسمها الكتاب الأبيض باتجاه "البعد الأيرلندي"⁽¹⁴⁾ فإن الحكومة البريطانية ستقوم بعقد مؤتمر يضم ممثلين عن حكومة جمهورية أيرلندا الجنوبية وممثلين عن أيرلندا الشمالية لمناقشة قبول الوضع الحالي لأيرلندا الشمالية ، فضلاً عن التعاون الشمالي الجنوبي الفعّال والاستعداد للعمل المركز ضد الإرهاب⁽¹⁵⁾. واشترط الكتاب الأبيض ثلاثة شروط يجب تنفيذها قبل تحقيق هذا التعاون وهي⁽¹⁶⁾:

1- اقرار جمهورية أيرلندا الجنوبية بحق شعب أيرلندا الشمالية في تقرير المصير.

2- المراجعة التامة لترتيبات وتسليم المتهمين في ايرلندا الشمالية وانشاء منطقة مشتركة لتنفيذ القانون من قبل بريطانيا وجمهورية ايرلندا الجنوبية.

3- تأسيس مجلس حكومي مشترك ، قوامه عدداً متساوياً من المندوبين من الحكومتين الشمالية والجنوبية لغرض تفعيل التعاون في المسائل الاقتصادية.

من جانب آخر وفي اطار العلاقة مع بريطانيا ، ثبتَ الكتاب الابيض الحقوق الدستورية لأيرلندا الشمالية في المملكة المتحدة ، ورسم ملامح روابط بين جزئي ايرلندا الشمالي والجنوبي ، وقد وضح الكتاب الابيض احتفاظ لندن بالسيطرة على الشؤون الحيوية كالأمن ونظام الحكم والطوارئ والانتخابات. وبيّن أن مفاهيم مشاركة القوى مع البعد الايرلندي قد يعزز من الوسائل الخاصة بالتفاهم من أجل الأستقرار ، وأشار الكتاب الابيض الى ان الحكومة لايمكن ان تعتمد على حزب واحد بعد الان⁽¹⁷⁾.

ولتقريب وجهات النظر بين الاطراف السياسية الممثلة بالأحزاب السياسية والتوصل الى نتائج ملموسة فيما اذا يمكن تطبيق ما جاء في الكتاب الابيض ، خاصة اذا ما علمنا ان (المتطرفين) من الاتحاديين أو الوطنيين الذين تتسم خلفياتهم بالنزوع الى العنف وأثارت الازمات الامنية على نحو شبه متواصل ، القيت هذه المهمة على عاتق وليم وايت لو William White Law⁽¹⁸⁾ وزير الدولة لشؤون ايرلندا الشمالية (24 نيسان 1972 – كانون الاول 1973) للعمل كوسيط بين هذه الأحزاب⁽¹⁹⁾.

أقر البرلمان البريطاني قانون انتخابات جمعية ايرلندا الشمالية 1973 ، الذي ينظم اجراء انتخابات اعضاء جمعية ايرلندا الشمالية بدلاً من برلمان ايرلندا الشمالية ستورمونت ، والمكونة من (78) عضواً يتم انتخابهم وفق نظام التمثيل النسبي P.R⁽²⁰⁾، اذ نص قانون ايرلندا الشمالية لعام 1973 ، الصادر عن برلمان المملكة المتحدة ، تعطيل برلمان ايرلندا الشمالية ستورمونت ، وتفويض الادارة الى هيئة تنفيذية تختارها جمعية ايرلندا الشمالية المنتخبة⁽²¹⁾ بموجب قانون انتخابات جمعية ايرلندا الشمالية لعام 1973.

لقد جاء في التشريع الاضافي الموجود في القسم الأول من قانون دستور ايرلندا الشمالية 1973 والمعروف بأسم ((الضمانة الدستورية)) ، والذي يعنى بتقرير مصير ايرلندا الشمالية ، فيما اذا ستبقى ضمن المملكة المتحدة. اذ أكد على ان ايرلندا الشمالية ستبقى جزء من دول الدمينون التابعة لصاحبة الجلالة والمملكة المتحدة ولن تنقطع بأي حال من الاحوال عنها إلا بموافقة أغلبية شعب ايرلندا الشمالية الذي صوت في الاقتراع الذي تم اجراءه لهذا الغرض⁽²²⁾. وقد اعاد القانون تسمية ادارات الحكومة الجديدة الموجودة واسس هيئة تنفيذية تتكون بالدرجة الأولى من مدراء الإدارات الجديدة يرأسها احد اعضاء الهيئة التنفيذية يكون بمثابة رئيس

الوزراء ، بينما قدم القسم الثاني من القانون تشكيل الهيئة التنفيذية المبنية بشكل واسع ، وهي شرط لازم لانتقال السلطة التشريعية الى الجمعية ، ولضمان الصلة القوية بين الجمعية والهيئة التنفيذية ، لتشمل مصالح الاغلبية والاقلية على حد سواء في العمل والبناء وتنهض بأعباء المشاركة الفاعلة لكل اعضائها ، فقد ارتأت الجمعية تأسيس لجان استشارية لتقديم النصح والمساعدة الى رئيس كل ادارة في تشكيل سياسة الادارة ، وان يكون رئيس كل ادارة هو رئيس اللجنة الاستشارية ذات الصلة التي بقدر ما تكون قابلة للعمل ، فيجب ان تعكس في عضويتها توازن المشتركين في الجمعية⁽²³⁾.

فيما اشترط القسم (32) من قانون دستور ايرلندا الشمالية لعام 1973 ، الغاء منصب حاكم ايرلندا الشمالية ، كما تم ايضاً استبعاد المسائل المثيرة للجدل مثل تعيين الحكام والقضاة في المملكة العليا ، وبعض النصوص الخاصة بانتخابات الجمعية والانتخابات المحلية ، المقاضاة والسياسية الامنية⁽²⁴⁾.

- موقف الحزب الاتحادي من الكتاب الابيض ومشروع تقاسم السلطة:

أيد الحزب الاتحادي (UPNI) Unionist Party of Northern Ireland⁽²⁵⁾ بزعامة بريان فولكنر الكتاب الابيض ، اذ وجد الحزب انه يقدم الفرصة الحقيقية لإنهاء العنف من خلال اعطاء الطائفة الكاثوليكية حصة في حكومة ايرلندا الشمالية ، واعتبره وثيقة بناءة تعد بشكل اساسي ، المعيار المعلق في خطة العمل الاداري⁽²⁶⁾. إلا ان الحزب الاتحادي كان عنيداً في رفضه لأي محاولة من قبل جمهورية ايرلندا الجنوبية للتدخل في شؤون ايرلندا الشمالية الداخلية ، ورفضه السماح لأي مجلس ايرلندي مشترك أو اتحادي لأن "يصبح مرحلة على الطريق الى الوحدة الايرلندية"⁽²⁷⁾.

وجادل بريان فولكنر بأنه لا يستطيع أي جمعية الحفاظ على السلام ، النظام والحكم الجيد ، بسبب تدهور الأمن منذ فرض الحكم البريطاني المباشر في آذار 1972 ، لذلك رأى ان من الحكمة ترك الحكومة البريطانية وبرلمانها ويستمنستر Westmenster. ان تقوم بأزالة الفوضى التي سمحت لها أن تتطور قبل أن تأخذ الجمعية مسؤولية تطبيق القانون والنظام ، ورأى بريان فولكنر بأن مجلس ايرلندا الذي تم تصويده في الكتاب الابيض كان متطابقاً تقريباً مع ما اقترحه الحزب الاتحادي ، مجادلاً أن موقف ايرلندا الشمالية من الأتحاد سيكون مؤمن بشكل اكبر ، اذ ان موافقة الشعب ستكون مطلوبة لأحداث أي تغيير⁽²⁸⁾. وبذلك نجد ان بريان فولكنر كان مطمئناً بعدم تمكن الجمهوريون من أحداث اي تغيير في شكل الحكم او في تقليل الامتيازات البروتستانتية طالما تمتع البروتستانت بالأغلبية.

اما فيما يخص مشروع تقاسم السلطة الذي جاء به الكتاب الابيض وحدده قانون دستور ايرلندا الشمالية لعام 1973 ، فقد رأى بريان فولكنر أن القسم الأول من قانون الدستور والذي نص على ان شعب ايرلندا الشمالية سيبقى ضمن المملكة المتحدة ما لم يقرر الاستفتاء خلاف ذلك ، هو الأمر الأكثر أهمية بالنسبة اليه⁽²⁹⁾. أما استفتاء الحدود فكان اساسياً بالنسبة له باتجاه حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الديمقراطي Social Democrtic and Labour Party (S.D.L.P)⁽³⁰⁾ الذي يمثل الجمهورية التقليدية والذي سيؤكد بأن ايرلندا كانت اجمالاً وحدة سياسية ، وان تصويت البلاد كلها فقط ، كان هو الفعل في تحديد مستقبل أي جزء منها. وأشار بريان فولكنر بأن الاقتراح اصبح الان في قانون الدستور ، وان اي حزب يسعى للمشاركة في الحكومة ، يجب عليه ان يقبل صحة تصويت شعب ايرلندا الشمالية لوحده ، وانه اذا فعل حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ذلك ، فأنهم سيتخلون عن النظرة القومية من اجل الحفاظ على مصالح اعضاءهم وجعل ايرلندا الشمالية افضل مكان للعيش فيه⁽³¹⁾.

وفيما يخص الاتحاديين ، اعتقد بريان فولكنر أن رفض ما اقترحه الكتاب الابيض سوف يضعف الثقة بالاتحاديين في كل مكان من بريطانيا ، ويضر بمكانة الاتحاديين كمواطنين في المملكة المتحدة بشكل خطير ، واخيراً راق المشروع لبريان فولكنر ، لانه ضمن مكانة ايرلندا الشمالية داخل المملكة المتحدة ، ولأول مرة سوف يؤمن دعم الاحزاب البريطانية الرئيسية – المحافظين ، العمال والاحرار – لصالح الاتحاد ، واعتبر بريان فولكنر علاوة على ذلك بأن المشروع كان اقرب الى مقترحات الحزب الاتحادي من اي مقترحات أخرى. أما تحفظ بريان فولكنر الاساسي فكان ان مشروع تقاسم السلطة لم يحول سلطة الشرطة الى الهيئة التنفيذية الجديدة⁽³²⁾.

بعد توصل بريان فولكنر وزملائه بقبولهم بالمشروع نشروا كراساً بعنوان "الكتاب الابيض : وسيلة بناءة". ينص القسم الذي يعنى بتقاسم السلطة:⁽³³⁾

"لدينا تحفظ واحد مهم .. على هؤلاء الذين لم يكونوا مستعدين لقبول حق شعب ايرلندا الشمالية بتقرير مستقبله من خلال التصويت الحر وقبول القرار والعمل من أجل فائدة المجتمع ضمن الاطار المحدد .. أذ انه لا يمكن ان يكون هناك مكان لهؤلاء في اي سلطة تنفيذية جديدة".

تبنى بريان فولكنر وانصاره صيغة انه : "نحن لسنا مستعدون للمشاركة في الحكومة مع هؤلاء الذين كان هدفهم الاساسي فسخ الاتحاد مع بريطانيا العظمى" واعتقد بريان فولكنر ، بأن هذا لن يستبعد حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي من المشاركة في المجلس التنفيذي ، اذ أن قانون الدستور وضع قسم يؤديه اعضاء المجلس التنفيذي ، جاء في نصه:⁽³⁴⁾

((أقسم بالله العظيم ، أني سأدعم قوانين ايرلندا الشمالية واقوم بواجباتي بشرف لخدمة مصالح ايرلندا الشمالية وشعبها ، باعتباري عضواً في حكومتها وفق قانون الدستور لعام 1973)).

اعتقد بريان فولكنر أن هذا القسم لا يستطيع ان يؤديه اي جمهوري يسعى لتدمير ايرلندا الشمالية. وأوضح : "اذا كان أي حزب مستعد للقيام بهذا القسم بيقين ، فإنه سيوفر نقطة انطلاق لأجل النقاش بشأن تقاسم السلطة"⁽³⁵⁾ ووجد ان قانون جمعية ايرلندا الشمالية ، قد صيغ باطار يضمن حق الاغلبية البروتستانتية واهميتها السياسية من خلال نص القانون على المشاركة المستندة على اداء القسم الذي لا يمكن للجمهوريين المتطرفين اداءه اذا لم يكونوا مستعدين لذلك.

- انتخابات الجمعية في ايرلندا الشمالية النتائج والانشقاقات:

كسب بريان فولكنر تصويت مهم في 23 آذار 1973 في مجلس الستر الاتحادي Unionist Ulster Council (UUC) وهو رئاسة الحزب الاتحادي والذي كان من مؤيدي الكتاب الابيض بالضد من رفضه بـ 381 صوت مقابل 231 صوت⁽³⁶⁾، وقد ادى ذلك الى استقالة بعض الاعضاء الساخطين من الحزب الاتحادي بقيادة ويليام كريغ William Greig⁽³⁷⁾. وتشكيله حزب الطليعة التقدمي الاتحادي Vanguard Unionist Progressive Party (v.u.p.p).

شدد بريان فولكنر في حزيران 1973 على التمييز بين الاتحاديين ، موضحاً بأن هؤلاء الذين قبلوا بتعهد الحزب لدعم الكتاب الابيض يمكن فقط المصادقة عليهم في انتخابات الجمعية القريبة، واطلق عليهم اسم "الاتحاديون الرسميون"، مما حدى بنائب رئيس مجلس الستر الاتحادي (U.U.C) ديف ، مارتين سميث D.M.Smith⁽³⁸⁾. الاعلان عن طمأننة المرشحين "الغير متعهدين" بعدم تبرأ الحزب منهم ، لذلك عندما جرت انتخابات جمعية ايرلندا الشمالية في 28 حزيران 1973 ، ذهب الحزب الاتحادي الى الاستفتاء وهو منقسم من القمة الى القاعدة حول مسألة قبول الكتاب الابيض⁽³⁹⁾.

شهدت الانتخابات مشاركة 72% من الناخبين تم انتخاب 24 عضو من الاتحاديين الرسميين او الفاولكنريين ، بنسبة 29% من الاصوات ، و19 عضو من حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي بنسبة 12% من الاصوات و8 أعضاء من حزب التحالف بنسبة 9% ، وعضو واحد من حزب عمال ايرلندا الشمالية بنسبة 3% ، اما الاتحاديون المعارضون لبريان فولكنر فقد حصلوا على مجموع 26 عضو يتألفون من 8 أعضاء من حزب ايان بازلي Ian Paisley⁽⁴⁰⁾ الديمقراطي الاتحادي بنسبة 6% و 7 اعضاء من حزب الطليعة التقدمي الاتحادي

بنسبة 5% و 3 ملايين غرب بلفاست بنسبة 2% ، و 8 اتحاديون " غير متعهدون " بنسبة 6% ، فاصبح اتحاديو بريان فولكنر اقلية بمثل هذا الوضع ، وأن موت أحد الاتحاديون الرسميون وانتخاب آخر كناطق رسمي قد ترك بريان فولكنر مع 21 عضو جمعية فقط يستطيع الاعتماد عليهم مقابل 27 اتحادي معارض لبريان فولكنر⁽⁴¹⁾.

طالب الاتحاديون الغير متعهدون داخل الحزب الاتحادي بقيادة هاري ويست Harry West⁽⁴²⁾ في 8 تشرين الاول 1973 باستقالة بريان فولكنر كأمين عام للحزب بسبب موافقته على مشروع تقاسم السلطة ، بينما قدمت اللجنة الدائمة للحزب ، دعمها في 23 تشرين الاول للأعضاء الفولكنريين في الجمعية ، الذين شاركوا في الهيئة التنفيذية لتقاسم السلطة ، لكن فقط بـ 132 صوتاً مؤيداً مقابل 105 صوتاً معارضاً. ورفض مجلس الستر الاتحادي في 20 تشرين الثاني مقترح تقاسم السلطة بـ 379 صوت معارضاً مقابل 369 صوتاً مؤيداً. اما أهم المعارضين لتقاسم السلطة فكان هاري ويست من داخل الحزب الاتحادي ، أيان بازلي وليم كريغ من خارجه ، مع حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ذو الاغلبية الكاثوليكية بسبب طموحه الى ايرلندة موحدة⁽⁴³⁾.

اعتقد الاتحاديون بأن حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي سيسعى لتدمير موقع ايرلندة الشمالية داخل المملكة المتحدة من داخل الهيئة التنفيذية لتقاسم السلطة وقد صرح ايان بازلي أن معارضته لتقاسم السلطة مع حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي كان بسبب "انهم يطالبون ويريدون جمهورية ايرلندة الموحدة .. بالتأكيد ليس ايرلندة موحدة تحت سلطة التاج ... لأنهم جمهوريون" ولذلك عارضوا انتماء ايرلندة الشمالية للمملكة المتحدة⁽⁴⁴⁾.

على الرغم من هذه المعارضة ، فقد خططت الهيئة التنفيذية لتقاسم السلطة لاتخاذ خطواتها الاولى المضطربة باتجاه اخذ السلطة في ايرلندة الشمالية. اذ تم اعلان تشكيل الهيئة التنفيذية في 22 تشرين الاول 1973. اصبح بريان فولكنر رئيساً للهيئة وجيري فيت Jerry Fet⁽⁴⁵⁾ رئيس حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي نائباً له ، وكان هناك ستة اعضاء اتحاديون آخرون ، وخمسة اعضاء من حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي وعضوان من حزب التحالف⁽⁴⁶⁾.

- مؤتمر سانغ دايل وموقف القوى السياسية في ايرلندة الشمالية منه:

أجتمع ممثلين عن الحكومة البريطانية وحكومة دبلن وممثلين عن الهيئة التنفيذية في ايرلندة الشمالية في سانغ دايل في انكلترا للفترة من 6-9 كانون الاول 1973 ، وقد حضر رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث ورئيس الحكومة الوطنية (الائتلافية) في جمهورية ايرلندة

الجنوبية ليم كوسغراف Liam Cosgrave وممثلين عن الحزب الاتحادي وحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي وحزب التحالف ، تركزت مباحثات المؤتمر حول قضية لم تحل بعد وهي البعد الايرلندي في اي حكومة مستقبلية في ايرلندا الشمالية وفي النهاية وافق بريان فولكنر ، الوفود من حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ، حزب التحالف ، الحكومة البريطانية وحكومة ايرلندا الجنوبية الائتلافية على الاتفاق على شكل مجلس ايرلندا المثير للنزاع⁽⁴⁷⁾.

اعلن البيان الرسمي المشترك للحكومتين البريطانية وجمهورية ايرلندية ان لمجلس ايرلندا مجلس للوزراء يتألف من سبعة اعضاء من الحكومة المحلية لايرلندا الشمالية وسبعة اعضاء من الحكومة الايرلندية ويكون لها وظائف تنفيذية وتنسيقية ودور استشاري على ان تكون قراراتها بالأجماع وسيكون هناك مجلس شورى مكون من 30 عضواً من جمعية ايرلندا الشمالية ونفس العدد من الداييل ايرمن Dail Eirneann ، والذي ستكون له وظائف النصح والمراجعة ، كما ستكون هناك امانة سر لخدمة مؤسسات المجلس ولأشراف على تنفيذ الوظائف التنفيذية والتنسيقية والدور الاستشاري للمجلس⁽⁴⁸⁾.

وفيما يخص التعاون بشأن المسائل الامنية فقد بشر البيان المشترك بتشكيل لجنة انكليزية – ايرلندية خاصة لمناقشة تعديل القوانين بشأن تسليم المجرمين وتشكيل منطقة مشتركة لتنفيذ القانون المشترك التي سيكون لمحكمة عموم ايرلندا سلطة قضائية عليها وتخويل المحاكم المحلية سلطة الفصل أو البت في الاعمال العدائية، اذ يشترط البند (15) تأسيس سلطتي شرطة لجمهورية ايرلندا وللهيئة التنفيذية في ايرلندا الشمالية⁽⁴⁹⁾.

واعلنت حكومة جمهورية ايرلندا بشكل كلي وحسب الشروط القانونية ، بأنه لايمكن أن يكون هناك تغيير في اوضاع ايرلندا الشمالية حتى ترغب اغلبية شعب ايرلندا الشمالية بتغيير تلك الاوضاع كما اعلنت الحكومة البريطانية وفق الشروط القانونية بان سياستها كانت وستبقى تدعم رغبة أغلبية شعب ايرلندا الشمالية بانها جزء من المملكة المتحدة ، واذا عبرت أغلبية شعب ايرلندا الشمالية في المستقبل عن رغبته بأن يصبح جزء من ايرلندا المتحدة ، فإن الحكومة البريطانية ستدعم تلك الرغبة⁽⁵⁰⁾.

أما موقف الاطراف المشاركة في المؤتمر ، فقد كانت متباينة ومختلفة عما يتطلبه الموقف ، فقد كان بريان فولكنر مقتنع تماماً ، أن الوفد الاتحادي قد فاز اثناء المفاوضات ، اذ تم الاتفاق على التعاون الرسمي ضد الارهاب للمرة الأولى ، وادعى بريان فولكنر أن الاقرار بالوضع الدستوري لايرلندا الشمالية انجازاً حاسماً، اذ تمكن الاتحاديون من انتزاع الاعتراف من قبل جمهورية ايرلندا بحق ايرلندا الشمالية بتقرير المصير داخل حدودها الموجودة ، وذلك للمرة الاولى منذ ان طالب ايمون ديفاليرا E. Devalera⁽⁵¹⁾ بايرلندا الشمالية ، كما تسلم الاتحاديون

تعهد غير رسمي بأنه سيتم ازالة الفقرتين (2 ، 3) في دستور جمهورية ايرلندا التي تنص على ان ايرلندا الشمالية جزء من جمهورية عموم ايرلندا بأقرب فرصة⁽⁵²⁾. وراى بريان فولكنر بان الثمن الذي دفعه الاتحاديون لأجل هذا التقدم "يكمن في تركيبة مجلس ايرلندا ، اذ كان لدى مجلس الوزراء ، دور عملي ثمين في مسألة التعاون بشأن المسائل الامنية والاجتماعية والاقتصادية باحساس حقيقي يجعل حكومة دبلن تعامل ممثلي ايرلندا الشمالية كأنداد في هيئة حكومة ، وهذا أكد قبولهم للتقسيم ، واطاف "ان الملحقات الاخرى للمجلس - الجمعية الاستشارية، امانة السر الدائمة ، الوظائف التنفيذية لمجلس الوزراء - تقع برأبي في فئة "الهراء الضروري"" ، وعبر بريان فولكنر عن سعادته للحصول على تعاون حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي وحكومة دبلن ، اذ ستكون المصادقة والتفويض على كل شيء من خلال ايرلندا الشمالية⁽⁵³⁾.

اما بالنسبة لحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي فكان له رأي مختلف عن ماذا سيعني مجلس ايرلندا واوضح عضو حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي بادي ديفلين Baddy Develen: "ان الهدف العام للحزب هو تأسيس مؤسسات لعموم ايرلندا تطور ديناميكياً وتعود الى دولة ايرلندا الواحدة"⁽⁵⁴⁾ وراى حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي بان بريطانيا سوف لن تحاول ان تفرض تسوية في ايرلندا، وان دورها يتلخص في قيامها بتصريح فوري بانها تعتقد انه سيكون من الافضل لكل شرائح المجتمع في كلا البلدين "أن تكون ايرلندا موحدة في الشروط التي ستكون مقبولة لعموم شعب ايرلندا" وان مثل هذا التصريح لا يتضمن اي تلميح للارغام وسيظهر بأن هذا هو رأي بريطانيا الذي تشجعه تماماً ، واكد حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ، أن هذا ليس طلباً فورياً للوحدة الايرلندية ، بسبب المشاكل الملازمة في تنفيذه ، الذي سيستغرق وقتاً ويتطلب انشاء "آلية ديمقراطية". في تلك الاثناء سيتم انشاء نظام حكم مؤقت لأجل ايرلندا الشمالية الذي سيكون "عادل لكل الشرائح"، على افتراض ان الولاء البروتستانتى سيبقى لبريطانيا من جانب ولأنفسهم كشعب من جانب آخر ، وعلى افتراض أن الكاثوليك سوف يستمرون عموماً بتقديم ولائهم الى جمهورية ايرلندا ، فسوف تعني "الوحدة الفورية" حينذاك هزيمة بالنسبة للبروتستانت وانتصار بالنسبة للكاثوليك ، بينما سيعني الابقاء على الصلة الدستورية البريطانية هزيمة بالنسبة للكاثوليك وانتصار بالنسبة للبروتستانت ، لذلك اعتقد حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي أن اي طريق سيعني "الوجود المستمر للعنف السياسي من قبل الاقليات المختلفة في الرأي" لذلك فإن اي نظام حكم مؤقت يجب ان يعبر بشكل عادل عن هذه الولاءات الاساسية الموجودة ، بضمنها نظام مقبول للأمن والشرطة الذي سيضمن نهاية فاعلة للعنف السياسي⁽⁵⁵⁾.

واقترح حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ، بأن تتفق الحكومتين البريطانية والاييرلندية على معاهدة تقبل المسؤولية المشتركة عن نظام الحكم المؤقت والتي ستعرف بـ((السيادة المشتركة على ايرلندا الشمالية)) مع الاحتفاظ بالادارة المشتركة للشأن الخارجي ، الدفاع ، الامن ، الشرطة وتقديم الدعم المالي ، وسوف تعمل لجنتان معاً كممثلين عن السلطات السيادية للتوقيع على التشريعات التي تقرها جمعية ايرلندا الشمالية ، التي تتألف من (78) عضواً منتخبين لمدة اربع سنوات حسب التمثيل النسبي P.R لتشريع القوانين في كل الامور بضمنها الضرائب ، ماعدا المسائل المحفوظة للسلطات السيادية ، وسيتم انتخاب رئيس الهيئة التنفيذية من بين (14) عضواً فيها. كما ستكون هناك محكمة دستورية مكونة من ثلاث قضاة تسمع الالتماسات بشأن القانون والدستور ، وستصدر الحكم حول دستورية التشريع المحال اليها ، من قبل محكمة الاستئناف والمفوضين ، وسيكون لأعلام كلا الدولتين السيادةيين اوضاع متساوية كما سيملك سكان ايرلندا الشمالية الحق بالمطالبة أما بالمواطنة الايرلندية او البريطانية ، ولن يكون هناك تمثيل في برلمان ويستمنستر او في برلمان دبلن⁽⁵⁶⁾.

ورأى حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي بأن ترجمة الحكومة البريطانية للتصريح بشأن مسألة الوحدة الايرلندية هو في الحقيقة صعب جداً. اذ ان ذكر الوحدة الايرلندية يترك انطباع بالانتصار الكاثوليكي. وان من الضروري ان يكون واضحاً منذ البداية بأن الوحدة التي يطمح اليها حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي هي مفهوم جديد كلياً ، وان ايرلندا الجديدة التي يجب ان تنشأ ستكون ايرلندا التي ستهدأ المخاوف البروتستانتية والتي ستحصل على موافقة وقبول كل شرائح الرأي العام في ايرلندا ، ولأجل انجاز ذلك يجب ان تكون الآلية التي ستأتي به الى الوجود مطمئنة للمجتمع البروتستانتية ، وان ايرلندا التي تنشأ هي التي ستكون فيها حقوقهم محمية كما والتي لن يكونوا فيها خاضعين لأي هيمنة محلية او طائفية ، سيلعبون فيها دور حافل⁽⁵⁷⁾.

وفقاً لذلك ، اقترح حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي مجلس شيوخ وطني لإيرلندا ، يكون فيه تمثيل متساوي من الدايل وجمعية ايرلندا الشمالية ، وتكون وظيفته الرئيسية ، وضع الخطط "لتوحيد كل الجزيرة من خلال التحضير للتوفيق بين القوانين والمرافق العامة لجزئي الجزيرة والاتفاق على دستور مقبول لايرلندا الجديدة وعلاقتها مع بريطانيا ، وانتهى حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الى انه "سيتصور نشوء برلمان لعموم ايرلندا"⁽⁵⁸⁾.

من الواضح ان اتفاق سانغ دايل قد تلائم بشكل مريح مع هدف حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الطويل الأمد لخلق ايرلندا جديدة. وبينما كان اتفاق سانغ دايل الاساس لتقوية آمال حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي بالوحدة الايرلندية اخيراً ، فقد كان يعني للكثير من

الاتحاديين ، نهاية الاتحاد مع بريطانيا، اذ رفض ايان بازلي المحادثات مع وليم وايت لو في تشرين الثاني 1973 ، لأن الاتحاديين المعارضون لتقاسم السلطة ، لم يكونوا مدعويين الى محادثات سانغ دايل ، فعلى الرغم من ان الكتاب الابيض ، اعلن بان الممثلين المنتخبين عن الاحزاب السياسية في ايرلندا الشمالية ، سيكونون مدعويين للمؤتمر الثلاثي ، فإن أحزاب الهيئة التنفيذية وحكومة جمهورية ايرلندية عارضوا حضور ايان بازلي ووليم كريغ الى المؤتمر ، خشية من ان المواليين سيعطلون الاجراءات ويكشفون التفاصيل السرية ، لكن تمت دعوتهم في نهاية الأمر ، فقط لتقديم ارائهم وليس للعمل كمشاركين ، وقد ظهر ان هذا غير مقبول بالنسبة اليهم ، كما اعتبروه غير ديمقراطي⁽⁵⁹⁾.

- تأسيس المجلس الاتحادي للالستر المتحدة واستقالة بريان فاولكنر من زعامة الحزب:

عانى بريان فاولكنر في 5 كانون الاول 1973 من نكسة عندما اعلن خمسة اعضاء من الحزب الاتحادي السبعة في مجلس العموم البريطاني الويستمنستر قرارهم بالتحالف مع هاري ويست⁽⁶⁰⁾. وفي اليوم التالي اجتمع (600) ممثل عن رابطة الدوائر الانتخابية للحزب الاتحادي ، حزب الطليعة لوليم كريغ ، حزب ايان بازلي الاتحادي والمنظمة الاورنجية ، لاجل تشكيل تنظيم سياسي ظلي ، هو المجلس الاتحادي لألستر المتحدة (U.U.U.C) Unionist Council ، الذي انتقد اعتراف جمهورية ايرلندا بايرلندا الشمالية في مقررات مؤتمر سانغ دايل على انه ناقص كلياً ، اذ لم يقدم اي تفاصيل من قبل الجمهورية بشأن وضع ايرلندا الشمالية ، الذي تضمنته الفقرة الخامسة من البيان الرسمي المشترك المتوافق عليه ، وكان منفصل عن بيان الحكومة البريطانية الذي نص على ان ايرلندا الشمالية هي جزء من المملكة المتحدة ، و اشار ايان بازلي ، بان جمهورية ايرلندا ، لم تعترف بوضع ايرلندا الشمالية كجزء من المملكة المتحدة ، لسبب بسيط ، هو انه مخالف لدستور جمهورية ايرلندا ، الذي عرف ايرلندا الشمالية جزءاً من الجمهورية ، لذلك فإن طلب بريان فاولكنر من ان تعترف حكومة الجمهورية بايرلندا الشمالية كجزء من المملكة المتحدة كان خاطئ⁽⁶¹⁾. اذ انها لا تستطيع الاعتراف بايرلندا الشمالية كجزء من المملكة المتحدة ، ومن ثم تدعي بالبندين (2 ، 3) من دستور جمهورية ايرلندا اللتان تتصان بأن ايرلندا الشمالية جزءاً من جمهورية كل ايرلندا ، لذا فلا يمكن الحصول على كلا الأمرين⁽⁶²⁾.

استمر أيان بازلي يلخص ، كيف ينظر الكثير من الاتحاديين الى جمهورية ايرلندا التي كانت تنطلق منها هجمات الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت (P.I.R.A) ⁽⁶³⁾ والتي لم تسلم مقاتليه الى ايرلندا الشمالية على اعتبار ان هجماتهم على ايرلندا الشمالية ، تمتلك صفة سياسية. و اضاف : "لاشيء يغضب الشعب الموالي اكثر من حقيقة بأنه كان ملاذ آمناً عبر الحدود ، بل ان وزراء ذلك البلد هم الذين سيكون لديهم القول في ادارة شرطتنا، سوف لن يدافعوا حتى عن الشرطة ، منح ذلك البلد الملاذ للاشخاص الذين اطلقوا النيران على الشرطة هنا ومع ذلك فانه سيكون لديهم ما يقولونه في ادارة الشرطة"⁽⁶⁴⁾.

اصبحت المعارضة هي التي تحدد مصير بريان فولكنر، بعد ان رفض المجلس الاتحادي للالستر المتحدة في 4 كانون الثاني 1974 ، مجلس ايرلندا بـ(427) صوتاً مؤيداً مقابل 374 صوتاً معارضاً ، فاصبح بريان فولكنر مجبراً على الاستقالة من زعامة الحزب الاتحادي بعد ثلاثة ايام ، وخلفه هاري ويست في 22 كانون الثاني 1974⁽⁶⁵⁾.

شهدت انتخابات مجلس العموم البريطانية ضعف موقف بريان فولكنر اكثر ، عندما كسب مرشحي المجلس الاتحادي للالستر المتحدة ، (11) مقعد من المقاعد البرلمانية الاثنا عشر بنسبة 51% من المقترعين في ايرلندا الشمالية على وجه الأجمال ، بينما حصل الاتحاديون الفاولكنريون على 13% فقط من المقترعين⁽⁶⁶⁾.

بينما كانت ردة فعل المجتمع البروتستانتية الايرلندي، وبشكل خاص الموالين المنظمين عسكرياً في ايرلندا الشمالية ، على مؤتمر سانغ داييل ، من خلال تشكيل المجلس العسكري الايرلندي ، وهو تنظيم عسكري يقدم الدعم للسياسيين الموالين الذين عارضوا مجلس ايرلندا⁽⁶⁷⁾. فقد نشرت قوة متطوعي الستر (U.V.F) volunteer force ⁽⁶⁸⁾ ، منشوراً قالت فيه انه: "لايجب ان يكون الشخص عبقرياً ليذكر بان عناصر مجلس ايرلندا ، ستستخدم خلال عشر سنوات او اقل هيكله لبرلمان لـ32 مقاطعة لعموم ايرلندا ، وفي تلك الاثناء سوف يعمل كبرلمان مؤقت في اثناء اعادة توحيد الجزيرة بشكل كامل"⁽⁶⁹⁾.

كما هدد مجلس العمال الايرلندي (U.W.C) Ulster Workers Council وهو مجموعة موالية بروتستانتية في 23 آذار 1974 بالعصيان المدني ، مالم تجر انتخابات جديدة للجمعية ، وقد وصف النظام الداخلي لمجلس العمال الايرلندي نفسه، بانه تنظيم مدني غير مصطف مع اي مجموعة منظمة عسكرياً او حزب سياسي ، لديه اعتقاد راسخ بالوحدة الموالية ، وراغبة بالعمل مع اي مجموعة أخرى "للحصول على مستقبل آمن لأجل الستر". وقد سعت هذه

المجموعة الى اعتناق آمال كل شرائح العمال الموالين ، وتعهدت بالتصدي للجمهورية الايرلندية⁽⁷⁰⁾ ، وكانت من بين اهداف مجلس العمال الايرلندي⁽⁷¹⁾ .

1- تعزيز الحفاظ على ولاء ايرلندة الشمالية الى العرش البريطاني والحفاظ على الاتحاد بين ايرلندة الشمالية وبريطانيا العظمى.

2- الحفاظ على علاقة ايرلندة الشمالية مع رابطة الشعوب الناطقة بالانكليزية.

3- السعي لإعادة المؤسسات الديمقراطية في ايرلندة الشمالية المخصصة للحفاظ على الميراث البريطاني.

4- معارضة ومقاومة كل محاولات دمج او توحيد ايرلندة الشمالية مع جمهورية ايرلندة.

ودعا مجلس العمال الايرلندي في 15 آيار 1974 الى اضراب عام ، بدأ مع قطع مصادر الطاقة واغلاق المصانع مثل مصنع هارلاند وولف لبناء السفن ، وتولت ادارة الاضراب ، لجنة تنسيق يتراوح اعضاؤها ما بين ثلاثة عشر الى خمسة عشر عضو برئاسة كلين بار Glen Barr⁽⁷²⁾ ، من رابطة الدفاع عن ايرلندة (U.D.A) Ulster Defence Association ، إيان بازلي ، هاري ويست ، وليم كريغ ، وقائد قوة متطوعي الستر كينن غبسون Kenn Gibbson⁽⁷³⁾ من بين القادة ايضاً.

قام مجلس عمال ايرلندة باصدار نظام مرور لأجل الحفاظ على الخدمات الاساسية عن طريق السماح لهؤلاء الموظفين للوصول الى عملهم ولعبور الحواجز التي وضعتها الميليشيات المنظمة للأرهاب⁽⁷⁴⁾ .

وقد انفجرت ثلاث سيارات ملغمة في دبلن ، قتل فيها عشرون شخصاً وجرح اكثر من مائة آخرين في 17 آيار 1974 ، كما قتل خمسة اشخاص وجرح عشرون آخرين بواسطة سيارة ملغمة انفجرت في مونغان Monaghan⁽⁷⁵⁾ .

في هذه المرحلة وصلت الاوضاع في ايرلندة الشمالية الى مرحلة حرجة ، بعد ان شيدت الميليشيات الموالية الحواجز وارهبوا العمال ومنعواهم من الدخول الى اماكن عملهم ، في هذه الاثناء عاد جيمس هارولد ويلسون James H.W⁽⁷⁶⁾ رئيساً للوزراء عن حزب العمال للمرة الثانية في الانتخابات العامة التي جرت بتاريخ 14 آذار 1974 ، واستخف باعمال البروتستانتين لدعم التعطيل وعلان الاضراب ، اذ جعل الاذاعة والتلفزيون يصفون هذا الاضراب على انه : "محاولة متعمدة ومحسوبة لاستخدام كل الوسائل الغير ديمقراطية والغير برلمانية" واستمر بالتصريح بان الكثيرين في ايرلندة الشمالية كانوا "يتطفلون على ويستمنستر والديمقراطية البريطانية"⁽⁷⁷⁾ .

ان هذه الملاحظة بحد ذاتها ، كانت كافية لتدفع بالمتشككين البروتستانت لمد يدهم الى المضربين واصبحت ايرلندا الشمالية بوضع يصعب ضبطه⁽⁷⁸⁾ .
ازاء هذا الوضع لم يكن ميرلي ريس Merly Rees⁽⁷⁹⁾ وزير الدولة لشؤون ايرلندا الشمالية في حكومة ويلسون العمالية اعتباراً من 4 آذار 1974 ، راغب بنشر الجنود البريطانيين ضد العمال ، مما ادى الى استقالة بريان فولكنر ، من رئاسة السلطة التنفيذية في 28 ايار 1974 ، لأعتقاده بان درجة الموافقة المطلوبة لدعم السلطة التنفيذية ، لم تكن موجودة في ذلك الوقت ، واوصى ميرلي ريس باجراء مفاوضات بين مجلس عمال ايرلندا ووزارة الخارجية البريطانية والا ان الاخيرة رفضت هذا المقترح ، وعادت ادارة ايرلندا الشمالية الى الحكومة البريطانية مرة اخرى ، وتعطلت الجمعية في 30 ايار 1974 ، وتم حلها رسمياً في آذار 1975⁽⁸⁰⁾ .

- المؤتمر الدستوري والعودة الى الحكم المباشر:

بعد اخفاق مؤتمر سانغ دايل ، اعلنت الحكومة البريطانية في تموز 1974 ، في كتاب ابيض اخر ، بأنه سيتم ادخال تشريع من أجل تقديم الانتخابات لمؤتمر دستوري ، يلقي على عاتق ممثليه المنتخبين مسؤولية ايجاد دستور لايرلندا الشمالية، ووضعت الحكومة البريطانية بعض الشروط التي الزمت تنفيذها قبل الشروع بهذه الانتخابات وهي⁽⁸¹⁾:-
أولاً: يجب ان يكون هناك نوع من تقاسم السلطة والشراكة ، لأنه لن يبقى اي نظام سياسي او يدعم ، مالم يكن هناك قبول واسع له في داخل مجتمع ايرلندا الشمالية ، لذلك يجب ان تكون هناك مشاركة من كل المجتمع.
ثانياً: بسبب مشاركة ايرلندا الشمالية الحدود مع جمهورية ايرلندا الجنوبية، لذا فإن اي اتفاقات سياسية يجب ان تاخذ ذلك بنظر الاعتبار ، اي ان هناك بعد ايرلندي.

اعاد قانون ايرلندا الشمالية (Northern Ireland Act) 1974 ، ادخال الحكم المباشر ، وجرت الانتخابات للمؤتمر الدستوري في الأول من ايار 1975 ، وكانت نسبة المشاركة 66% ، اذ احرز المجلس الاتحادي لايرلندا المتحدة نسبة 55% من اصوات المقترعين بالحصول على 47 مقعد ، بينما كسب حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي على (17) مقعد بنسبة 24% ، اما حزب التحالف ، فكان عدد مقاعده (8) بنسبة 10% ، بينما حصل الحزب الاتحادي الرسمي على (5) مقاعد فقط بنسبة 8% ، والنسبة الاقل كانت من نصيب حزب العمال الايرلندي الشمالي ، اذ حصل على مقعد واحد بنسبة 1% فقط⁽⁸²⁾ .

ازاء هذه النتائج فقد كان من البديهي ان يحصل المجلس الاتحادي لايرلندا المتحدة على الاغلبية في المؤتمر الدستوري ، وهذا ما مكنه من فرض سياسته التي عبر عنها من خلال

توصياته التي طرحها خلال المؤتمر ، اذ اوصى أن تبقى ايرلندا الشمالية جزءاً مكملاً للمملكة المتحدة وبرلمان المملكة المتحدة ، على ان تدار من قبل مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية مخولين لسن القوانين وللحكم ، وطالب ببرلمان جديد لإيرلندا الشمالية ، تكون له الصلاحيات التي نص عليها قانون حكومة ايرلندا الشمالية لعام 1920 ، من ضمنها صلاحيات تطبيق القانون وحفظ النظام العام⁽⁸³⁾ .

رفض المجلس الاتحادي لايرلندا المتحدة تقاسم السلطة ، وبدلاً من ذلك اقترح تأسيس نظام برلماني ، يكون فاعلاً من خلال تأليف لجان تتكون من ثمانية أو عشرة أعضاء ، يؤخذون من الحكومة والمعارضة على حدٍ سواء ، للتدقيق في عمل ادارات الحكومة⁽⁸⁴⁾ .

اقترح المجلس الاتحادي لايرلندا المتحدة ، ان يتم سن مشروع قانون الحقوق الدستورية ، الذي على ان لاسلطان لتشريعات البرلمان البريطاني ويستمنستر في ايرلندا الشمالية دون موافقة برلمان وشعب ايرلندا الشمالية. وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية⁽⁸⁵⁾ اقترح المجلس الاتحادي لايرلندا المتحدة مايلي:

أ. على الحكومة البريطانية التشاور مع حكومة ايرلندا الشمالية ، لتأمين تمثيل مصالح ايرلندا الشمالية على نحو كافٍ في المسائل الدولية.

ب. رفض اي رابطة مؤسساتية مقترحة أو اية علاقة دستورية مع جمهورية ايرلندا الجنوبية.

ج. معالجة مشكلة الامن التي تنشأ عن السياسة التي تمارسها الحكومات المتعاقبة لجمهورية ايرلندا ، بشكل افضل عن طريق ابرام معاهدة تسليم المجرمين.

د. معالجة المشاكل الاقتصادية المشتركة بين ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا بواسطة حكومتيهما والعمل بشكل منفصل على مشاريع ذات فائدة متبادلة.

اراد المجلس الاتحادي لايرلندا المتحدة ، أن يؤسس نظام حكم في ايرلندا الشمالية ، شبيه الى حدٍ كبير بالنظام المعمول به قبل اعلان الحكم البريطاني المباشر عام 1972 ، ويعيد العملية السياسية الى المربع الأول⁽⁸⁶⁾ .

بخلاف ذلك جادل حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ، بأنه يحتاج الى وسيلة جديدة ، ليست تلك التي لديها اهداف مستترة ولكن الوسيلة التي بينما تحترم وتتعترف بطموحات وثقافة كل فئة ، فأنها تسمح بالتطور المتفق عليه بحرية لكل المؤسسات والمواقف التي تضع في النهاية "مجتمع سياسي طبيعي" مبني على مبادئ المساواة⁽⁸⁷⁾ .

وقبل حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي بان يكون هناك بعداً بريطانيا كما هو الرغبة المعلنة لأغلبية شعب ايرلندا الشمالية ، بان يبقى جزءاً من المملكة المتحدة. وقد وضع حزب

العمال الديمقراطي الاجتماعي اثناء المفاوضات التي جرت بين الاحزاب وقادة المجلس الاتحادي لآيرلندا المتحدة ، خمسة مبادئ بينت سياسته وهي: (88).

1- تحويل اكبر قدر من السلطات الى جمعية آيرلندا الشمالية والحكومة وتمثيل كل شرائح المجتمع في الحكومة.

2- المؤسسة المتفق عليها بين آيرلندا الشمالية وآيرلندا الجنوبية.
المسؤوليات:

أ. تطوير المسائل المتفق عليها ذات الاهتمام المشترك في المجال الاقتصادي.

ب. ان يكون هناك اتفاق ثابت بين الشمال والجنوب حول الامن عندما يتم اعلان حالة الطوارئ في أي جزء ، وان يوضع مجلس أمن صغير شمالي – جنوبي موضع التنفيذ ، وان يشرف على الاتفاق ويعمل فقط خلال حالة الطوارئ.

3- ان تنتقل سلطات الشرطة الى الادارة الجديدة.

4- ان يقدم دعم كامل للمؤسسات الجديدة من كل الشرائح في آيرلندا الشمالية المعبر عنه عن طريق الاستفتاء العام.

5- الطلب من الجنوب ان يقدم دعم كامل للمؤسسات بواسطة الاستفتاء العام.

اعتقد حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي انه بينما يدافع المجلس الاتحادي لآيرلندا المتحدة عن انموذج ويستمنستر للحكومة ، فأنه اغفل ثلاثة جوانب مهمة من التقليد البريطاني والنظام البرلماني التي لا تلائم وضع آيرلندا الشمالية وهي: (89).

أ. تارجح البندول ، الذي يعني معارضة اليوم من المتوقع ان تصبح حكومة الغد.

ب. التجريبية التي تتضمن ، أن يكون النظام متكيف دائماً ليسد الحاجات المتغيرة للمجتمع.

ج. التسوية الذي يعني أن تحاول الاطراف السياسية دائماً ايجاد تسويات سياسية.

أما حزب الطليعة بزعامة وليم كريغ ، فقد فضل الائتلاف الاختياري ، واعتقد بأحتمالية ان يدعم الناخبون حكومة الائتلاف ، اذا عملت بشكل جيد ، واستنتج بانه "لا يمكن ان يكون هناك نقل لسلطة الحكومة على اي مستوى ، مالم تحظى بموافقة الاغلبية الكبيرة جداً من المجتمع".

وان الاغلبية البسيطة غير كافية⁽⁹⁰⁾، وشعر بان الحكم المباشر لن يقوم بادخال شعور الثقة والاستقرار في آيرلندا الشمالية ، وكان يخشى من زيادة في نشاط الجيش الجمهوري الايرلندي

معتقداً أن الحكومة البريطانية سوف تدعن لهم ، كما كان يخشى من ازدياد قوة الميليشيات الموالية فيما اذا استمرت الامور بهذا الشكل ، حينذاك سيكون الوضع قابلاً للانفجار في كل

لحظة. ورأى وليم كريغ بأن "الاغلبية العظمى من الشعب مستعداً لقبول قرار بأن تبقى آيرلندا الشمالية ضمن المملكة المتحدة مادامت اغلبية الشعب تريد ذلك"⁽⁹¹⁾.

اعتبر وليم كريغ هذا خطوة كبيرة للأمام بالنسبة لحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ، وأقر برغبة "شعبنا للحفاظ على الاتحاد". أما بالنسبة لطموح حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي بإيرلندا موحدة ، فقد أقر وليم كريغ بحقه في العمل نحو هذا الطموح ، كما اعتقد بأنه يجب إعطاء احترام ودعم كامل لكل مؤسسات الدولة ، لغاية ذلك الوقت ، الذي سيكون فيه قرار ديموقراطي لتغيير الوضع الحالي لايرلندا الشمالية داخل المملكة المتحدة⁽⁹²⁾.

لكن فكرة وليم كريغ عن "الائتلاف الاختياري" التي تم رفضها من قبل المجلس الاتحادي لايرلندا المتحدة تركته معزول ، وتمت المصادقة على قرار أيان بازلي ضد "الجمهوريون المشاركون في اي حكومة مستقبلية في ايرلندا الشمالية" بـ37 صوتاً مؤيداً مقابل صوتاً واحداً معارضاً ، هو صوت وليم كريغ فقط – تم حينذاك طرده من المجلس الاتحادي لايرلندا المتحدة ، من قبل المؤتمر بـ24 صوتاً مؤيداً مقابل 31 صوتاً معارضاً ، وظهر ان هذا غير مقبول للحكومة البريطانية ، التي قامت بحل المؤتمر⁽⁹³⁾.

وبذلك لن تسعى الحكومة البريطانية الى تقديم حلول جديدة للمشكلة الايرلندية، واستمر الاقتتال الطائفي بين البروتستانت والكاثوليك حتى جاء مشروعاً آخر لتقسيم السلطة في ايرلندا الشمالية وذلك عام 1998. وهو معروف بـ اتفاق الجمعة العظيم Agreement Good Friday الدولة ، لغاية ذلك الوقت ، الذي سيكون فيه قرار ديموقراطي لتغيير الوضع الحالي لايرلندا الشمالية داخل المملكة المتحدة.

نتائج البحث:-

- على الرغم من سعي الحكومة البريطانية بشكل جدي لانتهاء ازمة العنف الدائرة في ايرلندا الشمالية منذ عام 1969 ، و اعلانها الحكم المباشر (30 آذار 1972 – 31 كانون الثاني 1973) رغبة منها في السيطرة على مقاليد الأمور هناك ، الا ان ذلك لم يؤد الى النتائج المرجوة في تحقيق السلام والأمن بسبب عمق الخلافات السياسية والفوارق الاجتماعية بين البروتستانت والكاثوليك ، فضلاً عن تفشي ظاهرة الميليشيات المسلحة سواء كانت بروتستانتية ام كاثوليكية ، وازدياد العنف على الجانبين ، فلم يعد بالامكان السيطرة على هذه الجماعات. هذا من جانب ، اما على الجانب الآخر ، فأن الحلول التي قدمتها الحكومة البريطانية والمتمثلة بمشروع تقاسم السلطة بين الطرفين ، لم يرق الى كثير من الاطراف السياسية وبالاخص البروتستانتية ، التي اظهرت تطرفاً واضحاً في رفضها لهذا المشروع. بسبب خوفها ان يؤدي ذلك الى الوحدة مع الجمهورية بعد ان صرحت الاحزاب الكاثوليكية بذلك ، وعدت المشروع خطوة بهذا الاتجاه.

- ادركت بريطانيا ان السلام لا يمكن ان يعم ايرلندا الشمالية ، مالم يكون هناك نظام سياسي قائم على ضمان مشاركة الاقلية الكاثوليكية في السلطة مع البروتستانت ، بعد استمرار العنف الطائفي وتزايد حدة الهجمات العسكرية من قبل الميليشيات المسلحة من كلا الجانبين.

- اقتنعت بريطانيا اخيراً في الدور الذي يمكن ان تؤديه جمهورية ايرلندا في تحقيق السلام والامن في ايرلندا الشمالية ، لذلك وافقت على ان يكون هناك بعداً ايرلنداً في جميع الحلول المقترحة لانتهاء الازمة بشكل واضح وعلني ، مما ادى الى تدمير الاتحاديين البروتستانت وانقسامهم بين راغب ورافض لمشروع تقاسم السلطة ، فيما رحبت به القوى السياسية الكاثوليكية وعدته خطوة باتجاه الوحدة مع جمهورية ايرلندا.

- اثار الكتاب الابيض الذي نص على تقاسم السلطة في ايرلندا الشمالية جدلاً واسعاً بين الاطراف السياسية البروتستانتية بشكل خاص ، وادى الى انشقاقات وتناحرات داخل الحزب الاتحادي البروتستانتية الذي تشظى الى عدة احزاب كحزب الطليعة بزعامة وليم كريغ والاتحاديون الرسميون بزعامة بريان فولكنر والاتحاديون الغير متعهدين بزعامة هاري ويست. على العكس من الاحزاب الكاثوليكية التي اظهرت ترحيباً كبيراً بهذا المشروع وعدته خطوة الى الامام لاسيما حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي.

- تعقدت المشكلة الامنية في ايرلندا الشمالية بعد رفض البروتستانت لمشروع تقاسم السلطة ، وتنظيمهم الاضرابات العامة التي شلت الحياة اليومية ، وعدم قدرة الحكومة البريطانية على معالجة الموقف فأستمرت الاوضاع المضطربة وكثرت حوادث العنف والعنف المضاد الى عقد آخر من الزمن.

الملخص

منذ تأسيس أقليم ايرلندة الشمالية عام 1921 استأثر الاتحاديون البروتستانت بالسلطة ، على الرغم من وجود انتخابات منتظمة ، الا انه لا يوجد تمثيل حقيقي للكاثوليك ، اذ مارس البروتستانت سياسة الاقصاء والتهميش ضد الكاثوليك سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، الامر الذي ادى الى مطالبة الكاثوليك بحقوقهم السياسية والمدنية بإعلانهم حركة الحقوق المدينة التي طالبوا بها بأصلاح نظام الانتخابات ، الا ان الاصطدامات بين البروتستانت والكاثوليك التي حدثت خلال المسيرات التي قامت بها حركة الحقوق المدنية ، ادت الى ارتفاع وتيرة العنف الطائفي وبالاحص تلك التي حدثت في ديري بعد تدخل القوات البريطانية واحداث الاحد الدموي ، قررت على اثرها ، الحكومة البريطانية تعليق برلمان ايرلندة الشمالية ووضع الاقليم تحت الحكم المباشر. وتم تعيين سكرتير الدولة للشؤون ايرلندة الشمالية وليم آيت لو الذي حاول ان يخرج ايرلندة الشمالية من مازق الحكم المباشر واعادة نوع من الحكم الذاتي اليها ، عن طريق تقاسم السلطة بين الكاثوليك والبروتستانت وتشكيل جمعية مستندة الى نظام التمثيل النسبي ، ينبثق عنها نوع من تقاسم السلطة ، وبعد اجراء الانتخابات للجمعية البالغ عددها 78 مقعداً ، ظهر انقساماً واضحاً بين الاتحاديون البروتستانت بين رافضاً ومؤيد ، وعلى الرغم من ذلك ترأس بريان فولكنر الائتلاف المكون من البروتستانت والكاثوليك اذ قدم الاتحاديون الرسميون وحزب التحالف وحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ترتيبات تقاسم السلطة ، واصلوا تشكيل مجلس ايرلندة الذي يجمع بين اعضاء من ايرلندة الشمالية وجمهورية ايرلندة، واعلنت حكومة جمهورية ايرلندة بأنها سوف تحترم رغبات الأغلبية في الشمال ، فيما يخص الوضع الدستوري لايرلندة الشمالية ، بينما تعهدت الحكومة البريطانية بدعمها الاغلبية حتى لو قررت الاتحاد مع جمهورية ايرلندة.

رفض البروتستانت الآخرين هذا المجلس ونظروا اليه على انه خطوة باتجاه الوحدة مع الجمهورية بعد ان اعطى حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي هذا الانطباع بعد تأكيده على الوحدة التدريجية الأمر الذي ادى الى تنظيم الجماعات البروتستانتية اضراباً عاماً للعمال مما ادى الى شل الاقليم ، وقد فشلت الحكومة العمالية برئاسة هارولد ويلسون في ايقاف الاضراب ، بأجراءات سريعة وقوية فأنحل هذا الائتلاف ولم ينجح في تأسيس جمعية قائمة على تقاسم السلطة بين البروتستانت والكاثوليك.

Conclusion

Federal Protestants accounted for in power since the founding of the province of Northern Ireland on 1921, and practiced the isolation and marginalization policy of Catholics, politically, socially and economically, which led to the catholic claim their civil and political rights, and then follow the military line that represents the "Irish Republic Army". The continuing attempts of union with the Irish Republic, Puritan reaction was violent, too, after that a number of organization formed in federal military led to the outbreak of clashes since 1969 until 1972, which reached the height of the violence which took the form of Booby-trapped cars, so, Britain seemed advertising direct rule of Northern Ireland and the abolition of Stormont and started looking Solutions to end the Crisis; was unouncing the white paper, which provided for power Sharing between the two unions Protestants and the national Catholics in Northern Ireland. This project has leded to large divisions within the ruling unionist party of Northern Ireland between dismissive and supporter of this project, while approved by the Catholic parties and Considered it a step toward union with the Republic. The differences and splits withen the unionist party led in the end to reject the entire white paper. The project ended British object failure that kept him direct British rule on Northern Ireland for a long time for two decades until the year 1998, when holding the Good Friday Agreement, which devoted a draft power-Sharing between Catholics and Protestant.

1) الاحد الدامي : سمي بهذا الاسم لسقوط ثلاثة عشر شخصاً في لندنديري بعد اطلاق النار عليهم اثناء مسيرة للحقوق المدنية ، كان قد تم منعها كما جرح سبعة عشر شخصاً ومات رجلاً آخر لاحقاً ، وكان ذلك في يوم الاحد الموافق 30 كانون الثاني عام 1972. ينظر:

Northern Ireland civil right Association (NICRA), Northern Ireland, Bloody Sunday, 1972, PP. 1-5.

2) ستورمونت Stormont: مقر الحكومة المحلية لآيرلندا الشمالية ، يقع في المنطقة الشرقية من بلفاست تقدر مساحته بـ300 ايكر (120 هكتار) ، وضع الحجر الاساس للبناية في عام 1928 ، وبنيت على الطراز الاغريقي التقليدي باربع طوابق، تم افتتاح البناية في تشرين الثاني عام 1932. ينظر:

Internet, [http://www.Biocrawler.com/encyclopedia parliament Building](http://www.Biocrawler.com/encyclopedia/parliament%20Building).

3) ارثر بريان ديف فولكنر (18 شباط 1921- 3 آذار 1977) : انضم الى الجمعية الاورنجية عام 1946 ، وانتخب عضواً في الستورمونت عن شرق دوان 1949 ، أصبح وزيراً للداخلية عام 1960 ، ووزيراً للداخلية عام 1960 ، ووزيراً للتنمية والتطوير في حكومة جيمس شيبستر كلارك ، (آيار 1969-22 آذار 1971) أصبح رئيساً للوزراء مرتان في عامي 1972 ، 1974 ، استقال من السياسة في آب 1976 ، توفي في حادث سيارة في 3 آذار 1977. أنظر:

Paul Bew and others, Northern Ireland (1921-2001) , political forces and social classes, London, p. 256-257.

4) ادوارد هيث : سياسي بريطاني وزعيم حزب المحافظين ، انتخب رئيساً لأتحاد المحافظين في جامعة اكسفورد عام 1936 ، خدم خلال الحرب العالمية الثانية ضمن سلاح المدفعية الملكية حتى وصل الى رتبة مقدم. انتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني عام 1950 ، اصبح وزيراً للعمل والخدمة المدنية في حكومة هارولد ماكميلان المحافظة (13 كانون الثاني 1957 – 18 تشرين الأول 1963) شغل هذا المنصب فيها للمدة من (14 تشرين الأول 1959 – 27 تموز 1960) ، اصبح رئيساً للوزراء (19 تموز 1970 – 4 آذار 1955) ، توفي عام 2005. انظر

Internet, [www.Marefa-org/index/php/ Edward Heath](http://www.Marefa-org/index/php/Edward%20Heath).

5) David Mickittrick and David Mevea. Making Sense of trouble, 2000, ISBN, P.84.

6) الموالين : جمع موالى ، والموالى هو الشخص الذي يقوم بأقصى جهده لضمان الوجود المستمر للدولة لحماية ميراثه وطريقة عيشه. انظر:

UDA News, vol.1, No.2.

7) David Mckittick and David Mevea, op. cit., P.85.

8) الجيش الجمهوري الايرلندي: هو منظمة عسكرية سعت لتحرير آيرلندا الشمالية من الحكم البريطاني وتوحيدها مع الجمهورية الايرلندية. تأسس عام 1919 كوريث للمتطوعين الايرلنديين (منظمة قومية فدائية تأسست عام 1913) وكان الغرض من الجيش الجمهوري الايرلندي في البداية هو الحصول على الاستقلال. في كانون الثاني 1970 ، انشق الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت الذي أخذ على عاتقهم مسؤولية ادارة الصراع العسكري مع بريطانيا التي قسمت آيرلندا تقسيماً غير قانوني. انظر:

Adward Hyamsy A Dictionary of Modren Revolution, London, penguin Book Ltd, 1973, p.291.

9) David Mctittick and David Mevea, op. cit., P. 85.

10) Alan Sked and Chris cook, post – war Britain, A political History, Second edition, Penguin books, P. 275.

11) Ibid.

12) Paul Bew and Gordon Gillespe, Northern Ireland, A Chronology of the Troubles 1968-1993, Dublin, 1993, P.30-31.

13) Ibid.

14) وهذا يعني أن أي تسويات ممكن ان تحدث في المستقبل من اجل الادارة المستقبلية لاييرلندة الشمالية فأنها يجب ان تأخذ في حساباتها علاقة شمال شرق ايرلندة مع جمهورية ايرلندة الجنوبية S.I.R. انظر:

Secret, prime Minister, Northern Ireland (Cen 79) , The future of Northern Ireland, A paper for Discussion, Belfast, 1972, pp. 1-60.

15) Paul Bew and Gordon Gillespie, op. cit., P.35.

16) Unionist Review, May, 1973.

17) Ibid.

18) وليم وايت لو: مالك ارض ثري ، ولد شمال شرق اسكتلندا في 28 تموز 1918 ، تلقى تعليمه في جامعة كامبردج ، درس التاريخ والقانون ، خدم في الحرس الاسكتلندي خلال الحرب العالمية الثانية ، دخل المعتزك السياسي عام 1950 كمرشح للبرلمان عن حزب المحافظين ، عين وزيراً لشؤون ايرلندة الشمالية من 24 نيسان 1972 – 1 كانون الأول 1973 ، تكمن مهارته السياسية في ميدان المصالحة وكان ذو خبرة في العلاقات الشخصية ، انظر:

Internet,www.CATNHom.com.

19) Paul Bew and Gordon Gillespie, op.cit., p.32.

20) Brigid Hadfield, The Constitution of Northern Ireland, Belfast, 1989, P.78-84.

21) http://en.wikipedia.org/wiki/northern_Ireland_Assembly_Act.1973.

22) Ibid.

23) Ibid.

24) Ibid.

25) الحزب الاتحادي: هو اكبر حزب اتحادي رسمي ، وهو حزب محافظ ، يؤمن ان الحل لكل مشاكل ايرلندة الشمالية هو في حكم الأغلبية على اساس من تفويض السلطة وهو ينادي بالعودة الى العهد الذهبي الاتحادي في حكم الأغلبية البروتستانتية قبل أن تعلن بريطانيا الحكم المباشر عام 1972 ، ويؤمن اعضاء هذا الحزب انه من الممكن تحقيق ذلك من خلال الطرق الديمقراطية. انظر:

سعدون شاكور ، مشكلة تفويض السلطة في المملكة المتحدة ، ايرلندا الشمالية ، بغداد ، رئاسة المخابرات العامة (صالح للنشر) 1979 ، ص138.

26) Unionist Review, June, 1973.

27) Ibid, May, 1973.

28) Brian Faulkner Memoirs of states Man, London, 1978, P.189.

29) Ibid, PP.190.

30) حزب العمال الاجتماعي الديمقراطي: اسسه جون هيوام عام 1970 ، وضم اغلب زعماء حركة الحقوق المدنية ، هو يمثل تجمع لاحزاب وطنية معتدلة ، يرفض سياسة الانعزال التقليدية الوطنيين الكاثوليك ويسعى الى المشاركة في حكم ايرلندا الشمالية وقد ابتعد هذا الحزب عن الاهتمام بقضايا شرعية الدول باتجاه الاصلاح الديمقراطي والاجتماعي الذي يهدف الى تحسين حالة السكان الكاثوليك في ايرلندا الشمالية ، وشجع قضية الوحدة الايرلندية المستندة على موافقة اغلبية الشعب الايرلندي. انظر:

Mc Ian Allister, The Northern Ireland social Democratic and Labour party political opposition in a divided society, London, 1977, P.42.

31) Brian Faulkner, op. cit., p.190-191.

32) Ibid.

33) Ibid., P.192.

34) Ibid, p.193.

35) Ibid.

36) Paul Bew and Gordon Gillespe, op. cit., p.65.

37) وليم كريغ : عضو برلمان ستورمونت عن لارن Laren عام 1960 ، ثم وزيراً للداخلية في حكومة تيرنيس أونيل (1963 ، 1969) ، ووزيراً للصحة والحكم المحلي في تموز 1964 ، ثم وزيراً للتنمية عام 1965 ، ثم رجع الى منصب وزير الداخلية في تشرين الاول 1966. بدأ وليم كريغ بالحزب الاتحادي الرسمي ثم ماليت ان استقل بجماعة من اعضاء الحزب ، وشكل حزب الطليعة الاتحادي Vanguard Unionist Party الذي قام برنامجه على فكرة الحكم الذاتي لالستر. قبل وليم كريغ بفكرة تقاسم السلطة وقيل بتأليف حكومة ائتلافية تضم عناصر من الكاثوليك لكن تجربته انتهت بالفشل. آمن بالعمل الدستوري ، ولم يظهر تحمساً للعمل العسكري. انظر:

Paul Bew, Peter Gibbson and others, Northern Ireland 1921-2001, Political Forces and Social Classes, London, PP. 253-254.

38) ديف ، مارتين سميث: هو سياسي ايرلندي شمالي اتحادي ، عضو حزب الستر الاتحادي ، انتخب في البرلمان عن جنوب بلفاست (1982-2005) ، وهو ايضا نائب الامين العام للحزب ، انتخب عضواً في المؤتمر الدستوري عام 1973 عن جنوب بلفاست. انظر:

<http://en.wikipedia/wiki/Rev.MartinSymth>.

39) Paul Bew and Gordon Gillespe, op. cit., p. 65

40) أيان بازلي : قس مشيخي ، ولد في ارماك في 6 نيسان 1926 ، اهتم بالعمل السياسي منذ عام 1951 ، واصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني عام 1970 لغاية استقالته عام 1985 ، عضو مؤسس للحزب الاتحادي الديمقراطي ، عضو المؤتمر الدستوري من 1975-1976 ، عضو في البرلمان الأوربي لايرلندة الشمالية عام 1979. انظر:

Internet www. Biographies of members of Northern Ireland House of Commons.com.

41) David Eschmitt, Ethic conflict in Northern Ireland international Aspects of conflict management, p. 230 in : ethnic conflict in the western world, ed. Milton J. Esman, London, Cornell University press, 1977, pp.240-241.

42) هاري ويست (27 اذار 1917 – 5 شباط 2004): ولد في غرب مقاطعة فرمانة وتلقى تعليمه في مدرسة بورتارو كان يعمل مزارع ، دخل ستورمونت عام 1954 ، وبقي فيه حتى تم حله عام 1972 ، تم تعيينه وزيراً للزراعة في حكومة اللورد برووك ، وتم الاحتفاظ به في حكومة تيرنيس أونيل ، لكن في عام 1967 ، تم فصله لمخالفات وزارية. انظر:

http://en.wikipedia/wiki/Harry_west.

43) Thomas Hennessey, A History of Northern Ireland, 1920-1996, ST. Martin's press, New York, 1997. pp.220.

44) Ibid, p.221.

45) جيرري فيت (9 نيسان 1926 - 2 تموز 1983): ولد في بلفاست ، خدم في البحرية التجارية (1941-1953) عضو مجلس العموم البريطاني (1964-1972) ، عضو حزب العمال الايرلندي الشمالي (1973-1979). انظر:

Internet, www. Biographies of members of Northern Ireland House of Commons. Com.

46) Brigid Had field, op. cit., p.113.

47) Alan Sked and chris cook, op. cit., p.277.

48) Brigid Had field, op. cit., p.113.

49) Ibid. 114.

50) Ibid.

51) ايمون ديفاليرا (1882-1975) : ولد في نيويورك من اب اسباني وام ايرلندية، انضم الى صفوف قوة المتطوعين في عام 1913 ، وفي عام 1914 انضم الى الفتيان (تنظيم الاخوة المتحدين) في عام 1913 ، حكم عليه بالاعدام بعد ثورة عيد الفصح 1916 ، استبدل بالسجن المؤبد واطلق سراحه عام 1917 ، وناشد الحكومة الامريكية للاعتراف بالجمهورية ومساندتها مالياً. قاد المعارضة ضد معاهدة 1921، اسس حزب فيانا فيل عام 1926 الذي وصل الى السلطة عام 1932. شغل منصب رئاسة الوزراء في جمهورية ايرلندة (9 مرات في المدة من (1921-1959) ورئاسة الجمهورية في المدة من (25 حزيران 1959 – 24 حزيران 1973). انظر:

علي حسين محمود البديري ، التطورات السياسية في ايرلندا الجنوبية (1921-1949) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه منشورة عمان – الاردن ، ط1 ، 2002 ، ط2 ، 2005 ، مقدمة الى الجامعة المستنصرية ، 1999 ، ص ص 182-208.

52) Brian Faulkner, op. cit., p.236.

53) Ibid, p.237.

54) Paddy Devlin, The full of the Northern Ireland Executive, Belfast 1975, p. 85.

55) SDLP News, 15 October, 1975.

56) Ibid.

57) Ibid.

58) Ibid.

59) Northern Ireland Assembly official Report, vol.1, col. 1510,14 December, 1973.

60) Thomas Hennessey, op. cit., p.227.

61) Orang Standrd, February, 1973.

62) Ibid, June, 1973.

63) الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت : انشق هذا الجيش عن الجيش الجمهوري الايرلندي ، بعد مؤتمر عقده ماك سيتوفيان ، شدد فيه على تقديم الدعم الى الجمهوريين في الشمال ، وكان أول اجتماع للمجلس العسكري المؤقت في كانون الثاني 1970 تقرر فيه السياسة العسكرية للحركة المعاد تنظيمها. انظر: كفاح كريم سلمان ، التطورات السياسية والاقتصادية في ايرلندا الشمالية 1950-1973 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2011 ، ص ص 189-196.

64) Northern Ireland Assembly official Report, Vol.1, col. 1965, 14 December, 1973.

65) Patrick Buck Land, A History of Northern Ireland, Dublin, 1980, p.75.

66) Ibid.

67) UWC Journal, vol.1 (1975) No. 2.

68) قوة متطوعي الستر: أحدى الميلشيات البروتستانتية المعتقد انها صغيرة عددياً وغير محكمة التنظيم ، الا انها تتسم بصرابة عنفها الطائفي. انظر: غفران يونس هادي ، المشكلة الايرلندية ، دراسة في ظاهرة العنف السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2001 ، ص 60.

69) Paul Bew and Gordon Gillespie, op. cit., pp. 85-86.

70) Thomas Hennessey, op. cit., 229.

71) Ibid., p. 230.

72) كلين بار: ولد عام 1932 وهو سياسي من لندنديري ظهر على الساحة السياسية لأول مرة في اضطرابات عام 1969 ، عندما شارك في مبادرة لضمان العمال البروتستانت. انخرط في رابطة الدفاع عن الستر UDA

وشغل منصب عميد في هذه الرابطة ، انتخب عضواً في جمعية ايرلندا الشمالية التي تم تشكيلها بموجب اتفاق سانغ دايل عام 1973. انظر:

[http://en.wikipedia/wiki/Clen Barr](http://en.wikipedia/wiki/Clen_Barr).

(73) كين جيبسون: سياسي ايرلندي شمالي ، تولى منصب رئيس الجناح السياسي لقوة متطوعين الستر ، كما شغل منصب رئيس الجناح العسكري لهذه القوة ايضاً. ويعد من الشخصيات المهمة التي قادت مجلس عمال الستر في مايس 1974:

[http://en.wikipedia/wiki/ Kenn Gibbson](http://en.wikipedia/wiki/Kenn_Gibson)

74) Paul Bew and Gordon Gillespie, op. cit. pp. 85-86.

75) Ibid.

(76) جيمس هارولد ويلسون : ولد عام 1916 ، درس وتخرج في جامعة اكسفورد ، اصبح استاذاً للاقتصاد عام 1937 ، دخل البرلمان عام 1945 عضواً عن حزب العمال ، اصبح رئيساً للوزراء ، لأول مرة عام 1964 واعد انتخابه عام 1966 ، توفي عام 1995. انظر:

Internet, [www. government U.K. org. com](http://www.government.U.K.org.com)

77) Northern Ireland Constitutional Convention Debats, 22 September, 1975, p. 537.

78) Ibid.

(79) ميرلي ريس: (18 كانون الاول 1920 – 5 كانون الثاني 2006) عضو حزب العمال البريطاني في البرلمان من عام 1963 حتى عام 1992 ، شغل منصب وزير الدولة لشؤون ايرلندا الشمالية (1974-1976) انظر:

Internet, www.CATNHom.com.

80) Alan sked and chris Cook, op. cit., p.278-279.

81) Northern Ireland Constitutional Convention Debates, UUUC Policy Position, 26 August, 1975, pp. 587-588.

82) Northern Ireland Constitutional Convention Debates, annex Outline of SDLP position, p. 609.

83) Ibid

84) Ibid, p. 610.

85) Northern Ireland constitutional convention Debates, annex B, comments of SDLP on UUUC policy Document dated 26 August 1975, p. 608.

86) Ibid.

87) Northern Ireland constitutional convention Debates, SDLP and vanguard proceeding, 6 february, 1976, pp. 942-943

88) Ibid, 10 october, 1975, pp. 636-639.

89) Ibid.

90) Paul Bew and Gordon Gillespie, op. cit. p. 88.

91) Ibid.

92) Thomas Hennessey, op. cit., p. 232.

93) Ibid. p.233.